

مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020: أين يقف الأردن؟

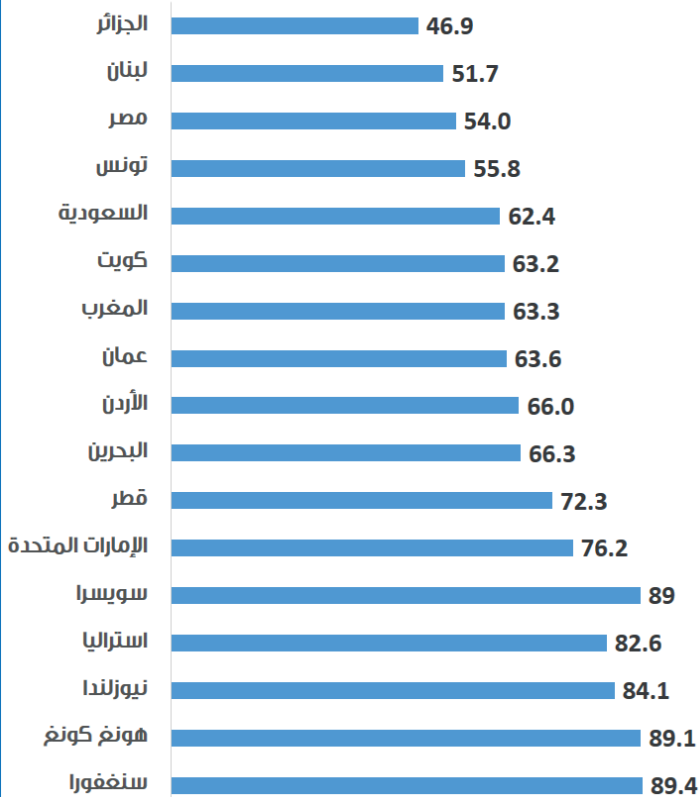
يعد تقرير "مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020" أحد أهم التقارير الصادرة عن مؤسسة التراث الأمريكية "The Heritage Foundation"، والذي يقيس مدى تقدم ممارسات الحرية الاقتصادية حول العالم ضمن عدد من المعايير التي يعتمدها التقرير، حيث يتكون المؤشر من 4 محاور رئيسية يقع ضمنها 12 مؤشراً فرعياً وهي:

1. سيادة القانون: (حقوق الملكية الخاصة، ونجاعة الاجراءات الاقتصادية، والنزاهة الحكومية).
2. حجم الحكومة: (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، والصحة المالية).
3. الكفاءة التنظيمية: (حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل، والحرية النقدية).
4. انفتاح الأسواق: (حرية التجارة، حرية الاستثمار، وحرية التمويل).

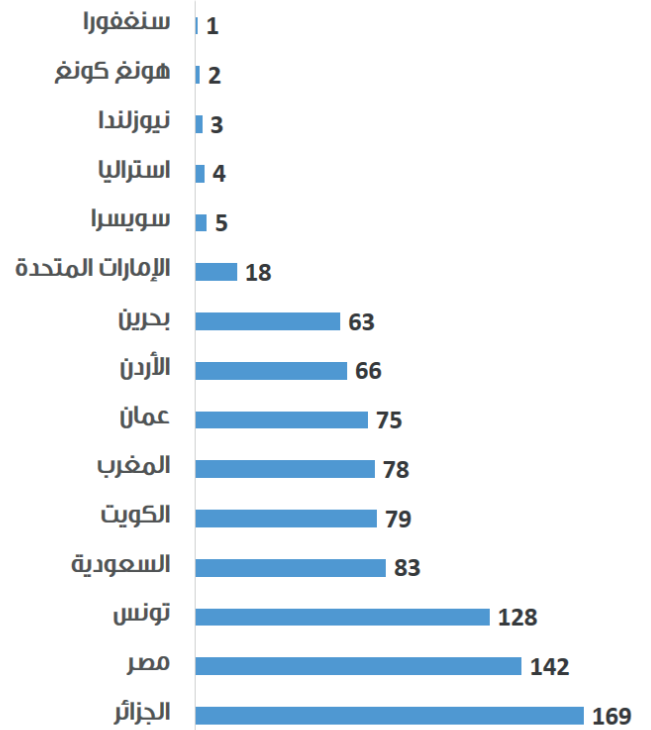
ووفقاً لتقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2020، فإن دخل الفرد يعد أعلى بكثير في الدول المتحررة اقتصادياً. حيث تحقق الدول ذات التصنيف "اقتصاد حر" أو "اقتصاد حر في أغلبه" دخل يبلغ ضعف المتوسط عن الدول الأخرى، إضافة إلى دخل يزيد أكثر عن خمسة أضعاف دخل الأفراد في الدول المصنفة بأنها ذات "اقتصاد منغلق"

وبالاستناد إلى التقرير، احتلت سنغافورة، وهونغ كونغ، ونيوزلندا، وأستراليا، وسويسرا أول خمسة مراتب عالمياً على مؤشر الحرية الاقتصادية، وجاء الأردن في المرتبة 66 عالمياً (من أصل 180 دولة) بدرجة مقدارها 66 / 100. أما على مستوى الدول العربية، فقد احتل الأردن المرتبة الثالثة عربياً، فيما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول بدرجة مقدارها 76.2 / 100.

درجات بعض الدول على مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020 (من 100)



تصنيف بعض الدول على مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020 (من أصل 180 دولة)



بايجاز

لتحسين مستوى "الحرية الاقتصادية" في الأردن، من الضروري إعادة النظر في المؤشرات التي تكون فيها درجة الأردن منخفضة، حيث سجلت نتائج المؤشرات المرتبطة بـ "النزاهة الحكومية" و"حرية العمل" أدنى درجات. إذ يشمل مؤشر النزاهة الحكومية؛ المدفوعات غير النظامية (الرشاوي)، ومستوى الشفافية في إعداد السياسات الحكومية، وغياب الفساد أو نظرة المجتمع للفساد في الدولة إضافة إلى مدى شفافية الخدمة الحكومية والمجتمعية.

فيما يشمل مؤشر حرية العمل؛ نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل، والعوائق التي تحول دون توظيف عمال إضافيين، وساعات العمل، ودرجة صعوبة تسريح الموظفين، وفترة الإشعار المنصوص عليها قانوناً، وتعويض نهاية الخدمة (الإلزامي)، ومعدل المشاركة في سوق العمل.